الصباح AL-SABAH

### بحثت حوادث الاعتداء الأخيرة على المرأة

# «شؤون المرأة» تستعجل اللائحة التنفيذية لقانون حماية الأسرة وتطالب بزيادة عدد مراكز الرؤية

جانب من اجتماع لجنة شؤون المرأة

الجهات المشاركة في الاجتماع

ناقشت لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفل في اجتماعها تكليف المجلس بدراسة وبحث موضوع المادة 153 من قانون الجزاء ومدى ملاءمتها مع واقع المجتمع، وبحث حوادث الاعتداء الأخيرة على المرأة.

وقال رئيس اللجنة النائب أسامة الشاهين في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة عقدت اجتماعها السابع بحضور مسؤولي وزارة الداخلية والإدارة العامة للمباحث الجنائية، وادارة التحقيقات ووزارة الشؤون والمجلس الاعلى لشؤون الأسرة ووزارة العدل ممثلة بإدارة الاستشارات الأسرية.

وأضاف ان الاجتماع ناقش تكليف مجلس الأمة في جلسة 30 مارس الماضي، بناء على كتاب من اللجنة وكتاب آخر من النائب د. عبدالعزيز الصقعبي لمناقشة ظاهرة العنف ضد المرأة خصوصا والأسرة بشكل عام.

وبين الشاهين أنه تم استدعاء الجهات المعنية للوقوف على الإجراءات العملية والفعلية، مشيراً إلى أن اللجنة شددت اللجنة في هذا الصدد على وجوب صدور اللائحة التنفيذية لقانون حماية الأسرة الذي أقر في 2020 حيث انتهت المهلة القانونية لصدروها في 15 مارس الماضي.

ولفت إلى أن الحضور من الجهات المعنية أفادوا اللجنة أن اللائحة في طور المراجعة النهائية من إدارة الفتوى والتشريع، مشددا على ضرورة الإسراع في إقرار هذه اللائحة لتوفير مراكز حماية للمرأة وتلقي البلاغات من خلال الخط الساخن وتدريب الموظفين المعنيين بالقانون.

وأكد على أنه لا يمكن لمركزين من مراكز الرؤية تغطية كل الكويت لذلك طلبنا من وزارة العدل العمل على زيادة مراكز الرؤية نظرا للازدحام الشديد أمام هذين المركزين.

وأوضح أن المسؤولين أفادوا بأنه سيتم افتتاح المركز الثالث في منطقة ابو فطيرة في نهاية شهر 6 المقبل، وستقوم اللجنة بالمتابعة وزيارة ميدانية للوقوف على هذا الإجراء.

وطالب الشاهين أي شخص يشعر بمزاولة العنف عليه الاتصال بالخط الخاص بالإدارة العامة للمباحث الجنائية وهو 25623888، مؤكدا أن البلاغات سيتم استقبالها بسرية وخصوصية للعمل على معالجتها.

وأكد أن العنف ضد المرأة هو الشغل الشاغل والعنف الأسري هو المفهوم الاكبر، مشيراً إلى أنه من أصل 4339 قضية طلاق أو خلافات أسرية تم تداولها في 2020 هناك 274 امرأة ادعت بأن هناك عنفا مورس ضدها وهناك 116 رجلا ادعى بوجود شكل من أشكال العنف.

وبين أنه من جهة أخرى لابد من كسر دائرة العنف التي تمارس على الطفل الذي بدوره عندما يكبر يمارسها على الآخرين، ومن بينها العنف اللفظي والتنمر في المدارس وعلى وسائل الكترونية والأفلام وغيرها.

وأكد الشاهين على «أن تلك الظواهر مرفوضة في ديننا الإسلامي وفي عاداتنا وتقاليدنا ومجتمعنا المسلم والمسالم، وهو ما يستلزم معالجتها بالشكل الملائم حفاظا على الأسرة الكويتية».

من جهة أخرى قال الشاهين إن اللجنة أرسلت كتاباً إلى اللجنة التشريعية للاستعجال في تحويل الاقتراحات بقوانين بشأن إلغاء المادة 153 وتشديد عقوبة اقتحام المنازل لارتكاب جرائم جنسية وعقوبات المتحرشين إلى لجنة الأسرة باعتبارها اللجنة المختصة.

### بخصوص المساعدات العامة للمواطنين خارج البلاد والسلات الرمضانية في جمعية عبد الله المبارك

# النائب الحمد يتقدم بسؤالين برلمانيين لوزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية

أحمد الحمد

تقدم عضو مجلس الأمة النائب المهندس أحمد الحمد بسؤالين برلمانيين إلى وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ووزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية بخصوص توزيع السلات الرمضانية في جمعية عبد الله المبارك والمساعدات العامة للمواطنين خارج البلاد.

في السؤال الأول، سأل النائب الحمد عن الفلسفة الدستورية والقانونية من وضع شرط عدم غياب متلقي المساعدات خارج البلاد لمدة تسعين يوماً متواصلة أو مائة وثمانين يومياً خلال العام لصرف المساعدات، مطالباً بتفسير لهذا الشرط خصوصاً وإن الفئات المتلقية لتلك المساعدات هي من الفئات العاجزة عن توفير احتياجاتها المادية، بالإضافة إلى حجم المديونيات السنوية التي تسترد من الفئات المشمولة بالقانون وآلية استعادتها منهم، مطالباً بإحصائيات دقيقة عن حجم تلك المديونيات خلال السنوات الخمسة الأخيرة، وما تم تحصيله منها.

وسأل الحمد عن الإجراءات القانونية التي تتخذها الوزارة ضد المشمولين بهذا البند وعن أقصى الإجراءات المتخذة ضدهم مع طلب إحصائيات موثقة ضد الفئات المعنية والاستثناءات الواردة في هذا الشرط فيما إذا تقتصر على بعض الحالات الطبية، مطالباً ببنود تلك الاستثناءات وعدد الذين طبقت عليهم.

كما سأل الحمد فيما إذا يتم إعادة تلك المساعدة لمن خالف هذا الشرط لمرة أو مرتين وما حجم المديونيات التي قيدت ضدهم خلال السنتين الأخيرتين بالإضافة إلى مراعاة «الشؤون» ظروف متلقي المساعدات خلال أزمة كورونا العالمية وكم عدد المستفيدين من هذه المراعاة.

معلقاً على السؤال، قال الحمد إن المادة الحادية عشرة من الدستور الكويتي تنص على أن «تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية،» والتي شرع على أساسها القانون 22 لسنة 1978 بشأن المساعدات العامة والمعدل بالقانون رقم 12 لسنة 2011، مشيراً إلى اللائحة التنفيذية للقانون فرضت شروطاً غير منصفة بخصوص تلقي المساعدات على الرغم من الوضوح الدستوري والقانوني في هذا الشأن بما استدعى هذا السؤال.

وفي السؤال الثاني، سأل الحمد عن عدد السلات الرمضانية التي تم توزيعها على المساهمين في جمعية عبد الله المبارك وقيمتها الإجمالية، مطالباً بكشف تفصيلي عن قيمة السلات حيث أنها تبلغ 110 ألف دينار كويتي (65 ألف دينار كويتي من الجمعية للسلة الأولى و 45 ألف دينار كويتي مقدمة من شركة المطاحن والمخابز الكويتية للسلة الثانية)

كما سأل الحمد عن الآلية المتبعة في التحقق من أحقية المستلمين في الحصول على السلات الرمضانية، مطالباً بكشف عن أسماء المستلمين مع توقيعاتهم حيث تم التوصيل إلى المنازل.

معلقاً على السؤال الثاني، أكد الحمد على ضرورة مراقبة التبرعات والهبات التي تقوم بها الجهات المختلفة في دولة الكويت مثل الجمعيات الخيرية وجمعيات النفع العام والجمعيات التعاونية وغيرها، لافتاً إلى أن التبرعات تزيد في شهر رمضان المبارك ويجب التأكد من وصول هذه التبرعات إلى مستحقيها في الإطار القانوني الموضوع لهذا الغرض، ومبيناً وجود محاولات من البعض تجاوزت الأطر القانونية لهذه التبرعات والهبات وتحويلها إلى غير مستحقيها لأهداف شخصية او بهدف الحصول على تكسبات ضيقة أو حتى التلاعب في الكميات والأرقام لمصالح مادية.

# تتمات

## حمادة: الوضع

وشدد حمادة على أن ضريبة الدخل «تعتبر مستبعدة تماما»، مشيرا في الوقت نفسه، في لقاء مع تلفزيون الكويت عبر برنامج «بشكل رسمي»، إلى أن «لدينا قانونين للضرائب تم التقدم بهما الى مجلس الامة في فترة سابقة، ضمن اتفاقيات مجلس التعاون الخليجي كالضريبة الانتقائية التي تفرض على التبغ والمشروبات الغازية ومشروبات الطاقة، وضريبة القيمة المضافة وهما يختلفان اختلافا كليا عن ضريبة الدخل».

وأكد ان «المواطن العادي لن يشعر بضريبتي القيمة المضافة والانتقائية، لانها تفرض على سلع ضارة اما بالصحة او البيئة او السلع ذات الطابع الكمالي كشراء سيارة قيمتها أكثر من 50 الف دينار».

وأوضح ان الإجراءات الضريبية ليست ضرائب إنما هي تبسيط وتحديث لمنظومة الضرائب في الدولة مثل الشركات الأجنبية او الزكاة ،لذلك ارتأينا وضعها بقانون حتى تعطي الدولة حجية في المطالبة ولكنها ليست ضريبة قائمة انما إجراءات.

ولفت الى عدم وجود ضرائب مباشرة على المواطن انما مجرد اتفاقيات مع دول مجلس التعاون الخليجي، سواء في الضرائب الانتقائية او القيمة المضافة، وهناك إجراءات الضريبة الموحدة وهي إجراءات تنظيمية.

وعن الخطة الملزمة للحكومة في الاستفادة من مشروعي السحب من احتياطي الأجيال القادمة والدين العام، قال حمادة انه نتيجة لشح السيولة في الاحتياطي العام لجأت الدولة لقانونين تقدمت بهما الى مجلس الامة: الدين العام بإصدار سندات حكومية محلية اوعالمية كما تقدمت بقانون السحب المنتظم من احتياطي الأجيال القادمة وفقا لقيمة محددة.

واشار الى ان المذكرة الايضاحية اشترطت البدء في الاصلاحات الاقتصادية والمالية المطلوبة، ومنها برنامج الاصلاح المالي والاقتصادي الذي تقدمت فيها الحكومة 2016 وتم تعديله في 2017 وفي 2019 ، ومن ثم تم ادراجه في برنامج عمل الحكومة الحالي، وهو عبارة عن عدد من البرامج التي تحقق تنوعا في الدخل، وتقلل الانفاق والقدرة على استدامة الدولة في تقديم خدماتها.

أضاف ان «اقتصاد الكويت يعتمد بشكل اساسي على الإيرادات النفطية، والاقتصاد المحلي يعتمد على الانفاق العام، وان التوسع في الجهات الحكومية والهياكل يؤدي الى زيادة في الانفاق الحكومي».

وذكر ان اكثر من 71 في المئة من الموازنة العامة للدولة يذهب الى الرواتب والدعوم، في حين يتوزع المتبقي على باقي بنود الموازنة العامة والانفاق الراسمالي.

وأوضح ان الإصلاحات الاقتصادية يجب ان تركز على المجموعات الكبيرة في الانفاق، وان ترشيد الانفاق مهم جدا، لاسيما انه خلال السنوات الماضية كان هناك نمو متزايد للميزانية العامة للدولة، في ظل تذبذب أسعار النفط وانخفاض الإيرادات النفطية التي سببت عجزا في الميزانية.

وأشار إلى ان الكويت دولة رعوية وبالتالي تقدم العديد من الخدمات والسلع المدعومة، وبأسعار مخفضة اقل من تكلفتها، كنوع من الرعاية الخاصة بالمجتمع والافراد، موضحا ان الدعوم في الوقت الراهن موجهة لكل افراد المجتمع، ولا توجد فيها عدالة، بغض النظر عن الدخل المالي لهؤلاء الافراد، وبالتالي ليس من العدالة ان تعطى نفس الدعوم لكل الافراد، سواء المواطن البسيط او صاحب الدخل المرتفع.

وقال انه في ترشيد الانفاق تم مراعاة مستوى دخل الفرد مع ما يتلقاه من دعم، وهذا نوع من أنواع العدالة ويوجه استهلاك السلع بالوجه الصحيح.

وعن أوجه الصرف في الميزانية العامة، اوضح وزير المالية ان الميزانية العامة تشتمل على العديد من الأبواب والبنود، واهمها المرتبات والدعوم والمصروفات المتعلقة بالمشتريات والانفاق الرأسمالي والتي تعتبر مشاريع للدولة.

أضاف : «اريد توضيح مكونات المالية للدولة وهي الميزانية العامة وفيها الفائض والعجز المالي، كما ان هناك صندوق الاحتياطي العام وصندوق الأجيال، وفي السنوات الأخيرة كانت هناك عجوزات في الميزانية أدت الى سحب من الاحتياطي العام، الذي يعتبر صندوقا او خزينة للدولة تجمع فيها الإيرادات النفطية ففي سنة الوفر يتم الإيداع وفي سنوات العجز يتم السحب منه لتوفير ميزانية».

وأشار إلى ان «صندوق الأجيال القادمة عبارة عن استثمارات تدار من قبل الهيئة العامة للاستثمار، ووفق القانون لا يجوز السحب منه، واذا كان هناك رغبة في السحب يجب ان تتقدم بقانون لمجلس الأمة للسحب من هذا الحساب».

وقال حمادة ان هناك اختلالات في الانفاق الحكومي والنمو الكبير في الميزانية السنوية والشح في الإيرادات غير النفطية، وهذه تحديات يجب ان نواجها ونجد لها حلولا.

وعن الاحتياطي العام أوضح انه الخزينة العامة للدولة التي تمول الميزانية العامة، وتصب فيها جميع الإيرادات النفطية، بعد استقطاع ما يخص حساب الأجيال القادمة وتوفر السيولة، مشيرا الى ان استراتيجية الاستثمار في هذا الاحتياطي العام قصيرة المدى وتختلف عن فلسفة احتياطي الأجيال ذي طابع الاستثمار طويل المدد.

وذكر ان تذبذب أسعار النفط في السنوات الماضية ساهم في عجوزات متكررة، أدت الى سحب السيولة الموجودة في الاحتياطي العام، لذلك لجأت الدولة الى ما يطلق عليه قانون الدين العام، وهو ليس اقتراضا ماليا من البنوك، انما هو اصدار سندات حكومية كأدوات مالية ذات قيمة مالية وربحية معينة تصدرها الدول لتوفير السيولة وتنشيط الحركة المالية في الدولة محليا وخارجيا.

واوضح انه في الدين العام يجب ان تصدر السندات حتى تتمكن الدولة من توفير السيولة لمواجهة الانفاق الموجود، وهذا الأسلوب ليس من الإصلاحات الاقتصادية، انما وسيلة لحين إتمام الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة ثم بعد ذلك يتم تمويل الميزانية من ضمن الإيرادات المحققة.

وأكد حمادة انه لا قلق على الوضع المالي للدولة فلا يزال متينا، ولكن الوقت مناسب للبدء في عمليات الإصلاح وترشيد الانفاق وتنويع مصادر الدخل، من خلال اشراك القطاع الخاص كدور فاعل في الاقتصاد المحلي، وبدء الدولة بالانسحاب والتخلي عن هذا الدور وبالتالي يدخل القطاع الخاص ليخلق نشاطات كبيرة في السوق تحت رقابة الدولة وبشراكة بين القطاعين.

وعن قلق المواطنين حيال صرف الرواتب قال حمادة «لا تزال أسعار النفط جيدة، ولا داعي للقلق فيما يخص الرواتب والأمور مستقرة، ولكن الوضع يتطلب مشاركة الجميع للوصول الى الإصلاحات المنشودة وتنويع مصادر الدخل حتى يتم التخطيط للمدى البعيد».

وبالنسبة الى تكلفة تأجيل اقساط القروض، افاد الوزير حمادة ان تأجيل هذه الاقساط في المرحلة الأولى كانت مبادرة من البنوك، اما فيما يتعلق بالقانون الأخير فستيم حساب كلفت،ه بعد اغلاق باب التسجيل في طلبات الرغبة في التسجيل للتأجيل من قبل المواطنين.

## وزير الداخلية

وأوضحت ان الوزير الشيخ ثامر العلي أشرف بعد سحب القارب إلى مرسى القاعدة على عملية إجلاء الاشخاص الـ21 ، الذين كانوا على متن القارب وهم رجال ونساء و4 أطفال، واطمأن على سلامتهم من خلال اللجنة الطبية التي تواجدت في المكان، مشيرة الى ان وزارة الداخلية وفرت لهم وسيلة نقل لإيصال كل فرد منهم إلى مقر إقامته.

وذكرت أن الوزير تقدم بالشكر والتقدير للمشاركين في هذه العملية، وعلى رأسهم نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد الجابر، على السماح لقوات خفر السواحل باستخدام المرسى الخاص بوزارة الدفاع في عملية الإنقاذ، ووزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد، على مشاركة قوة الإطفاء العام في عملية الإنقاذ، وللادارة العامة لخفر السواحل وجميع الكوادر البشرية التي تعمل على أمن وسلامة المواطنين والمقيمين.

## وزير الإعلام

«فخورون بالمستوى الريادي للصحافة الكويتية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية منذ نشأتها، مقدرين الدور الكبير الذي تقوم به في خدمة مجتمعنا، والذي تجلى بشكل واضح خلال مواجهة جائحة كورونا.. تمنياتي للزملاء الأعزاء في عالم الصحافة بدوام التميز والنجاح»

## الصحة تمديد

مشيرة الى أن هذا التحديث يسري على كل من سيتلقى الجرعة الأولى من لقاح «فايزر/ بيونتيك: ابتداء من أمس الإثنين.

وأشارت الى أنه تقرر أيضا إعطاء الجرعة الثانية من لقاح «أكسفورد» في فترة زمنية من 3 إلى 4 شهور بعد الجرعة الأولى، وذلك نظرا لتأخر الجهات المصنعة في تصدير اللقاح.

ولفتت إلى أن تمديد الفترة بين الجرعتين بالنسبة للقاحي «فايزر/ بيونتيك» و«أكسفورد» يقع ضمن المدة المرخص بها من الجهات المصنعة لضمان فاعلية التطعيم وذلك ضمن البروتوكولات المعتمدة للقاح المضاد لـ «كوفيد- 19» المعمول بها في عدة دول حول العالم مثل «المملكة المتحدة - كندا - فرنسا - إسبانيا».

وأوضحت أن جميع المواعيد المقررة للجرعة الأولى والجرعة الثانية من لقاحي «فايزر/ بيونتيك» و«أكسفورد» ستصل إلى كل شخص عبر رسالة نصية يحدد فيها يوم التطعيم إضافة إلى الوقت والمكان.

## نواب: لن نسكت

ورفضه لبيع المشروبات الساخنة في نهار رمضان، مؤكدا أنها «مخالفة شرعية وقانونية لن نسكت عنها»، وشدد على أن المسؤولية تقع على عاتق البلدية ووزارة الداخلية.

وطالب الجمهور الجهات المعنية بإغلاق هذه المحلات واحترام قدسية هذا الشهر، مذكرا بأن «بلدنا وشعبنا مسلم ومن يعش على أرضها عليه احترام شريعتنا».

من ناحيته قال النائب أسامة الشاهين: إن احترام شرائع الله واجب، ولا مجال للتشدق بالحرية، مؤكدا رفضه التام لعمل بعض المطاعم والمقاهي في نهار رمضان.

ودعا الشاهين وزارتي الداخلية والتجارة وبلدية الكويت إلى ضبط هذه «التجاوزات الدخيلة».

## وزير النفط

كأحد أبرز قادة النفط والغاز في الوطن العربي، أنه تشرف بحضور احتفالية تكريم أحد رجالات الكويت المهندس هاشم هاشم، معربا عن فخره بهذا التكريم لأحد أبناء الكويت، الذين قاموا بدور كبير في إدارة القطاع النفطي

وقال الوزير الفارس يقول إن هذا التكريم من منظمة الأمم المتحدة، هو انعكاس لسياسة الكويت وانفتاحها على المشاريع التطويرية والتي تهم المجتمع الدولي، ولاسيما ما يتعلق منها بأحد المشاريع البيئية التي تبنتها الأمم المتحدة، وكانت جزءاً من استراتيجية مؤسسة البترول والشركات التابعة لها، والتي تسعى من خلالها للمحافظة على البيئة.

رئيسة بعثة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لإقليم الخليج العربي «الموئل» الدكتورة أميرة الحسن، تقول ان هذا التكريم، يعد رسالة تقدير وثناء للجهود التي يقوم بها هاشم، وهو تكريم ليس له فقط، بل لكل منتسبي القطاع النفطي، وتؤكد انه مثال للمواطن الحريص على رفعة وطنه، وحفظ مقدراته والارتقاء بأعماله.